الجمهورية اللبنانية

وزارة المهجّرين

وزير

ورد في ٢٢ كانون الثاني ٢٠٢٢

س.ح

خطّة وزارة المهجرين المقترحة للتعافي الإقتصادي

رقم الصادر : ٨١ /٢/ ص

التاريخ : ٣١ / ٥ / ٢٠٢٢

إن سوء الأوضاع الإقتصادية التي شهدتها البلاد في الأعوام الأخيرة نتيجة سياسة مالية خاطئة منذ التسعينات ونتيجة الهدر والفساد والتي زاد من حدّتها حجم التحويلات المالية الى الخارج ، تقدمت الحكومة بمشروع خطة تعافي إقتصادي في جلسة مجلس الوزراء تاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٠ والتي لا تعالج المشاكل الحقيقية التي يعاني منها المودعون والمساهمون والمصارف ، والتي أتت مجحفةً بحقّ المودعين والمساهمين وحاملي سندات الدين والتي اعترضنا عليها خطياً .

لذا ، تقدّمتْ وزارة المهجرين بإقتراحات استراتيجية للنهوض بالقطاع المالي ، وحلّ مشكلة الإيداعات والبنوك المتعثرة .

١ – تراتبية المسؤولية : الدولة – المصرف المركزي – البنوك .

٢ – أي عجز في المصرف المركزي هو مسؤولية الخزينة وبناءً عليه مسؤولية الدولة .

٣ – لا يتحمّل المودع أي مسؤولية على الإطلاق .

٤ – وضع قانون لحماية الودائع مستنداً على المادة /١٥/ من الدستور على مثال قانون حماية الذهب

❋ **المرحلة الأولى** تتطلّب ردم فجوة خسارة الدولة المقدّرة تقريباً بـ /٧٤/ مليار دولار كما وردت في خطة التعافي ، واستنباط ضمانات للمودعين للحفاظ على إيداعاتهم .

نحن كوزارة اعترضنا خطياً على " خطة تعافي الحكومة " التي تقرّ بشطب الأسهم وسندات الدين وشطب استنسابي لمليارات الدولارات من ودائع المودعين ومن إلتزامات المصارف ، بينما نحن وبالمقابل تقدّمنا بخطّة مشروعة للنهوض من الفجوة وهي كالتالي :

الجمهورية اللبنانية الوزير وزارة المهجرين

الجمهورية اللبنانية

وزارة المهجّرين

وزير

أولاً : إستثمار قيمة أصول وقطاعات الدولة الإنتاجية المباشرة وغير المباشرة على النحو الأمثل ودون المسّ بإحتياطي الذهب والنفط والغاز المنوي استخراجه لاحقاً مع حظر بيع هذه الأصول والقطاعات على الشكل الاتي :

تأسيس شركة وطنية مساهمة لبنانية (ش.م.ل) تعود ملكيتها بالكامل للدولة اللبنانية يرأسها رئيس الوزراء وتكون روابط المودعين ممثلة لحملة شهادات عليا من أصحاب الكفاءة والخبرة في هيئتها الإدارية ، تقوم هذه الشركة بإصدار سندات دين لعشر سنوات بعائدات ١% سنوياً ، على ان يتمّ ابتداء من السنة الخامسة لإصدارها البدء بإطفاء الدين من خلال إعادة رسملة البنك المركزي حسب المادة /١١٣/ من قانون النقد والتسليف وتُعرَض اختيارياً على أصحاب الودائع في المصارف العاملة في لبنان ، وتكون أملاك الدولة المباشرة وغير المباشرة والتي تبلغ مساحتها ٨٥٢ مليون م٢ الضمانة القانونية للسندات ، مع حفظ حقّ الدولة باستعادة هذه السندات وبنفس القيمة وحين تراه مناسباً ، هذا سيخفف /٢٠/ مليار دولار من الفجوة .

ثانياً : اعتماد الكوبون الضريبي /١٠/ مليار دولار حيث يتمّ سحب ١٠ % من كل وديعة ووضعها في حساب " كعربون ضريبة المكلف " خاص يستعمل لدفع الضرائب للدولة . وحيث ان الدولة تحتاج دائماً سيولة فيتمّ دفع الضرائب ٥٠% نقداً و ٥٠% من هذا الحساب الخاص ، يستثنى منها أصحاب الودائع دون /٥٠٠/ ألف دولار ، حيث يتمّ دفع الضرائب بـ ١٠٠% من "حساب عربون ضريبة المكلّف " ، وهذا سيخفف حوالي /١٠/ مليار دولار اميركي من حسابات الزبائن في البنوك وبالتالي نفس المبلغ سينقص من حسابات البنوك من المصرف المركزي ، قابلة للتسييل لاحقاً .

الجمهورية اللبنانية
الوزير
وزارة المهجرين

الجمهورية اللبنانية

وزارة المهجّرين

وزير

ثالثاً : تحميل /١٠/ مليار للبنوك اللبنانية حيث أن هناك مسؤولية على البنوك لإستعمال حوالي ٦٠ – ٧٠ % من الودائع مع الدولة ومصرف لبنان لذلك يمكن أن تتحمل المصارف حوالي /١٠/ مليار دولار اميركي من الفجوة في مصرف لبنان ولكن على أساس ان يتمّ ذلك مرحلياً على **خمس سنوات** .

رابعاً :

أخذ قرار جامع يتيح تحويل ايداعات المودعين أو قسم منها الى أسهم بنكية اختيارياً وبالتالي تقليص حجم هذه الإيداعات مما يساهم مساهمة كبيرة في مشروع إنقاذ القطاع المصرفي المتعثّر ، وأي مبالغ متبقية تعتبر دين ممتاز وعلى الدولة أن تصدر بقيمتها سندات خزينة آجلة الدفع لحين تتعافى الدولة تماماً .

خامساً :

أ - **تشريع قانون بإعادة الأموال المحولة الى الخارج منذ بداية الفترة المريبة لـ ١٧ تشرين الأول ٢٠١٩ (مما يعني منذ بداية ٢٠١٨ تقريباً) .**

ب - إستعادة الأموال المنهوبة والمهرّبة الى الخارج ومصادرتها والتي يطبّق عليها معاهدة : (United Nation convention against corruption) .

سادسا : مطلوب إعادة هيكلة المصارف :

أ - وذلك ببيع ٤٩% من أصول البنك اللبناني المتعثّرالى بنوك لبنانية أو عربية وبالتالي تبقى الإدارة اللبنانية للبنوك مشاركة في إدارة هذا القطاع .

ب - أو دمج البنوك المتعثّرة مع بنوك أخرى لبنانية أو عربية أو أجنبية .

هذه البنود تهدف الى إعادة السيولة وتعويم المصارف كما وإعادة الثقة الى القطاع المصرفي والحفاظ على أموال المودعين والمساهمين .

الجمهورية اللبنانية
الوزير
وزارة المهجرين

الجمهورية اللبنانية

وزارة المهجّرين

وزير

سابعاً :

أ - إنشاء الصندوق السيادي لإسترداد أموال المودعين ، وبذلك يمكن للمودع ان يتأكّد بأنه سيضمن وديعته وبقيمتها الأصلية ، وبالتالي يمكن التريث لحين انتظام أمور الدولة سيّما وأنه تبيّن وجود كميات تجارية من الغاز والنفط تزيد عن /٦٠٠/ مليار $ والذي يساهم في استرداد الإيداعات وذلك بإقتطاع سنوي يعادل ٢٥ % من مداخيله .

ب - بالنسبة للإيداعات التي تقلّ عن /١٠٠/ ألف $ التي تدّعي خطة الحكومة إقرارها وضمانها نطلب منح صاحبها ألف دولار شهرياً ، وتزيد قيمة الدفعات الشهرية نسبياً بحسب حجم الوديعة وذلك لغاية /٥٠٠/ ألف $.

مع تطبيق هذه المقترحات يمكن الخروج من هذه الفجوة حيث ستعود الثقة بالدولة والبنوك اللبنانية مما يساعد على التعافي المالي والإقتصادي للدولة اللبنانية .

وزير المهجرين

عصام شرف الدين

بيروت ٢٠٢٢/٥/٣١